CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/15/12
28 July 2011

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع الخامس عشر
مونتريال، 7-11 نوفمبر/تشرين الثاني 2011
البند 3-4 من جدول الأعمال المؤقت*

الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي: خيارات لبدائل صغيرة الحجم للأغذية والدخل في البلدان المدارية وشبه المدارية، والتوصيات المنقحة لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال

مذكرة من الأمين التنفيذي

الموجز التنفيذي

يهدد الاستغلال المفرط للثدييات، والطيور والزواحف، والبرمائيات، يهدد على نحو متزايد الأمن الغذائي وسبل العيش في كثير من البلدان المدارية وشبه المدارية، ويسبب فقدانا كبيرا للتنوع البيولوجي. وبناء عليه، عرّفت اتفاقية التنوع البيولوجي الصيد المستدام والتجارة المستدامة للحيوانات البرية من أجل لحوم حيوانات الأدغال[1] وتأثيراتهما على الأنواع غير المستهدفة كمسائل ذات أولوية (المقرر 5/9). وعملا بالفقرة 4(ب) من المقرر 32/10، نظم الأمين التنفيذي اجتماعا مشتركا لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي والفريق العامل المعني بلحوم حيوانات الأدغال في وسط أفريقيا التابع لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، ونتج عن ذلك توصيات منقحة لحفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام، فضلا عن خيارات لبدائل صغيرة الحجم للأغذية والدخل، تستند إلى الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وتشير وثائق المعلومات الأساسية للاجتماع المشترك بين الاتفاقيتين (7-10 يونيو/حزيران 2011)، فضلا عن نتائج الاجتماع، تشير ضمن جملة أمور، إلى ما يلي: (1) الحاجة إلى اهتمام متزايد من المجتمع العالمي بصيد لحوم حيوانات الأدغال، والتعاون الوثيق بين الأطراف، والمنظمات المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص؛ (2) وأن تحسين الإدارة والصيد المستدامين للحياة البرية ضروريان لمنع فقدان إضافي للتنوع البيولوجي والأمن الغذائي في الدول المعنية؛ (3) ينبغي إعداد بدائل مناسبة لسبل العيش وتعزيزها؛ و(4) يجب تأمين المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

* UNEP/CBD/SBSTTA/15/1

[1] يعرّف فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي لحوم حيوانات الأدغال (أو اللحوم البرية) على أنها حصاد الحيوانات البرية في البلدان المدارية وشبه المدارية لأغراض الأغذية وأغراض أخرى، بما في ذلك للاستعمال الطبي) (UNEP/CBD/LG-Bushmeat/2/4).

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

التوصيات المقترحة

قد ترغب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في أن توصي مؤتمر الأطراف باعتماد مقرر وفقا للخطوط التالية:

إن مؤتمر الأطراف،

1- يعتمد توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال (المرفق الأول بالوثيقة الحالية) باعتبارها استكمالا محددا لمبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي المتصل بالإدارة المستدامة للحياة البرية في البلدان المدارية وشبه المدارية؛

2- يحث الأطراف ويدعو الحكومات والمنظمات المعنية إلى القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال، التي ترد في المرفق الأول بهذا المقرر، عند الاقتضاء، مع الأخذ في الحسبان أحكام المادة 10(ج) من الاتفاقية؛

(ب) إعداد وترويج بدائل ملائمة للحصاد غير المستدام للحيوانات البرية المدارية وشبه المدارية، استنادا إلى السياق المحلي والوطني، وذلك بوجه خاص لتحسين الإدارة المستدامة للحياة البرية والاستخدام المألوف المستدام، على أساس توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال؛

3- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) استكشاف خيارات لإقامة شراكة تعاونية بشأن إدارة الحياة البرية، لدعم تنفيذ هذا المقرر والمقررات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف، وتعزيز التعاون والتنسيق حول المسائل المتصلة بإدارة الحياة البرية؛

(ب) تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف؛

(ج) تقديم تقرير، استنادا إلى تعليقات الأطراف والمنظمات المعنية ومع المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال، وعن المتطلبات المتعلقة ببناء القدرات، وذلك إلى الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف.

أولا - مقدمة

1- حدد مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع، المنعقد في عام 2008، حدد الصيد والتجارة المستدامين للحوم حيوانات الأدغال، وتأثيراتهما على الأنواع غير المستهدفة، كمسائل ذات أولوية ينبغي أن تعالجها الأطراف (المقرر 5/9). وعقد فريق الاتصال المعني بلحوم الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي أول اجتماع له في أكتوبر/تشرين الأول 2009، وأعد *التوصيات الوطنية والدولية نحو الاستخدام المستدام للحوم حيوانات الأدغال*،[2] استنادا إلى المعلومات الواردة في السلسلة التقنية لاتفاقية التنوع البيولوجي رقم 33 بعنوان "حفظ موارد الحياة

[2] المرفق الأول بالوثيقة UNEP/CBD/LG-Bushmeat/1/2. ويرد التقرير الكامل لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال على العنوان: www.cbd.int/doc/?meeting=LGB-01

البرية واستخدامها: أزمة لحوم حيوانات الأدغال"[3]. وعقد الاجتماع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) فضلا عن مركز البحوث الحراجية الدولية (CIFOR) والمجلس الدولي لحماية حيوانات الصيد والحياة البرية (CIC).

2- وفي الفقرة 4(أ) من المقرر 32/10، طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر المنعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2010، طلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

وضع خيارات، من أجل دعم احتياجات أساليب العيش الحالية والمستقبلية وخفض الاستخدام غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال، من خلال فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز البحوث الحراجية الدولية، والمنظمات الأخرى ذات الصلة واستنادا إلى دراسات الحالة المتوافرة، ووضع خيارات لإعداد بدائل صغيرة الحجم للأغذية والدخل في البلدان المدارية وشبه المدارية استنادا إلى الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وتقديم تقرير إلى نظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، مع تقديم نسخة منقحة من التوصيات التي صدرت عن فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال إلى هذا الاجتماع، (الفقرة 4(أ) من المقرر 32/10).

3- واستجابة لهذا الطلب، نظمت الأمانة اجتماعا مشتركا لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي مع الفريق العامل المعني بلحوم حيوانات الأدغال في وسط أفريقيا التابع لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، عقد في نيروبي، بكينيا، من 7 إلى 10 يونيو/حزيران 2011. ونظمت حلقة العمل هذه بفضل دعم مالي سخي من المفوضية الأوروبية، بغرض تسهيل تنفيذ المقرر المشار إليه أعلاه، فضلا عن تشجيع وتمكين الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية من اتخاذ إجراءات فعالة لضمان حفظ موارد الحياة البرية واستخدامها المستدام في البلدان المدارية وشبه المدارية. ويرد نص تقرير الاجتماع في الوثيقة UNEP/CBD/LG-Bushmeat/2/4.

4- وحضر الاجتماع المشترك لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي والفريق العامل المعني بلحوم حيوانات الأدغال في وسط أفريقيا التابع لاتفاقية CITES، حضره ممثلون عن أربعين طرفا ومنظمة معنية بالتعاون مع الشركاء التاليين: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ ومشروع بقاء القردة العليا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-GRASP)؛ الذي تقوده منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)؛ ولجنة غابات أفريقيا الوسطى (COMIFAC)؛ واتفاقية حفظ أنوع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS)؛ ومركز البحوث الحراجية الدولية (CIFOR)؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)؛ والمجلس الدولي لحماية حيوانات الصيد والحياة البرية (CIC)، وشبكة رصد الاتجار بالحيوانات البرية (TRAFFIC).

5- ويعتبر صيد حيوانات الأدغال والإدارة المستدامة للحياة البرية موضوعين معقدين يتطلبان تعاونا وثيقا بين الأطراف، والمنظمات المعنية، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص. ورحب جميع

[3] السلسلة التقنية لاتفاقية التنوع البيولوجي رقم 33 بعنوان "حفظ موارد الحياة البرية واستخدامها المستدام: أزمة لحوم حيوانات الأدغال" (2008) متاحة باللغات الإسبانية والفرنسية والإنجليزية على العنوان التالي: www.cbd.int/ts

المشاركين بالتعاون في الاجتماع المشترك لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية CITES، وبين المنظمات المعنية. ومن الموصى به، استنادا إلى هذا التعاون، إنشاء شراكة تعاونية بشأن إدارة الحياة البرية، ودعوة المنظمات المذكورة في الفقرة أعلاه، فضلا عن غيرها من المنظمات العالمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بغية دعم تنفيذ توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، فضلا عن تعزيز تنسيق وتبادل المعلومات عن الإدارة المستدامة للحياة البرية.

6- وأعد الأمين التنفيذي المعلومات التالية استنادا إلى نتائج حلقة عمل نيروبي، وكذلك على أساس الوثائق المطروحة أمام حلقة العمل، بما في ذلك دراسة أجراها مستشارون عينتهم الأمانة وتم تمويلها من المفوضية الأوروبية بشأن بدائل صغيرة الحجم لسبل العيش للاستخدام غير المستدام للحيوانات البرية من أجل لحوم حيوانات الأدغال (UNEP/CBD/LG-Bushmeat/2/2 وUNEP/CBD/SBSTTA/15/INF/7)، وتمت مراجعة الدراسة من جانب المنظمات الشريكة المذكورة أعلاه، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب).

7- وتتضمن هذه المذكرة التعليقات الواردة من مكتب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع عقد يومي 5 و6 يونيو/حزيران 2011 في مونتريال. وقد نشرت مسودة هذه المذكرة للاستعراض من 28 يونيو/حزيران 2011 إلى 19 يوليو/تموز 2011 وفقا للإخطار رقم 2011-113 (رقم المرجع SCBD/STTM/JM/VA/76477)، وتم إدراج التعليقات المستلمة، عند الاقتضاء.

ثانيا - معلومات أساسية

8- إن الاستغلال المفرط للثدييات والطيور والزواحف، والبرمائيات في كثير من البلدان المدارية وشبه المدارية يفرغ الغابات والنظم الإيكولوجية الأخرى من الحياة البرية على نحو متزايد، وهي ما يطلق عليه اسم "متلازمة الغابات الفارغة". ولا يسبب ذلك فقدانا واسع النطاق للتنوع البيولوجي فحسب، بل يهدد على نحو متزايد أيضا الأمن الغذائي المحلي والوطني وسبل العيش المحلية والوطنية.

9- ويثير تهديد الأمن الغذائي القلق بوجه خاص. إذ تشير التقديرات إلى أن لحوم حيوانات الأدغال تسهم في بعض البلدان النامية المدارية بنسبة 30 إلى 80 في المائة من البروتين اليومي في النظم الغذائية. وإذا استمرت مستويات الاستخراج الحالية، سيحدث انخفاض كبير في البروتين البري في المستقبل، ولن يكون البروتين من غير لحوم الأدغال كافيا ومتوافرا ليحل محل الكميات التي توفرها اللحوم البرية. فعلى سبيل المثال، في حوض نهر الكونغو، يعتبر عدد السكان المتزايد والتجارة المتزايدة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بالإضافة إلى عدم وجود قطاع محلي كبير للحوم، من الأسباب الرئيسية لمستويات الصيد غير المستدامة. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أنه إذا كانت الأبقار المحلية ستحل محل استهلاك لحوم حيوانات الأدغال، فإن ما نسبته 80 في المائة من مساحة جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن يكون مراعي.

10- ولا يؤثر الصيد غير المستدام لحيوانات الأدغال للتبادل التجاري في الأنواع المستهدفة فحسب، بل يؤثر أيضا على نطاق أوسع في النظم الإيكولوجية، ذلك مثلا لأن كثيرا من العمليات البيولوجية تعتمد على وجود الحيوانات البرية كملقحات ضرورية، وناثرات للبذور وحيوانات تتغذى على البذور. وعندما يؤدي صيد حيوانات الأدغال من أجل لحومها إلى انقراض هذه الأنواع الرئيسية على الصعيد المحلي، فهذا لا يسبب فحسب فقدان الأنواع وفقدان التنوع الجيني، بل يؤدي أيضا إلى إضعاف أداء النظام الإيكولوجي وقدرته على الاستمرار.

ويشمل أحد الآثار غير المباشرة لصيد حيوانات الأدغال من أجل لحومها على التنوع البيولوجي أن نقصان توافر لحوم حيوانات الأدغال يمكن أن يؤدي إلى الصيد المفرط للأسماك.[4]

11- *حالة الأنواع المستخدمة كمصدر للحوم حيوانات الأدغال*: تتعرض الأنواع المستخدمة كمصدر للحوم حيوانات الأدغال إلى الانخفاض بشكل عام. ويسرد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في القائمة الحمراء للأنواع المعرضة للانقراض 805 1 أنواع تستخدم عن قصد من خلال الصيد والقنص. ويتعرض 299 1 من هذه الأنواع إلى درجات متفاوتة من التهديد. ويعتبر الحصاد المفرط أحد الأسباب التي تسهم في هذا الاتجاه، ولو أن ضغوطا أخرى مثل فقدان الموئل تلعب أيضا دورا مهما.

12- وبصفة عامة، وصل فقدان الحيوانات البرية نتيجة للصيد المفرط إلى مستويات حرجة في كثير من البلدان في المناطق المدارية وشبه المدارية. ويعتبر الصيد غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال من أجل التبادل التجاري أحد الأسباب الأكثر أهمية لهذا الاتجاه. وتشير التقديرات في وسط أفريقيا وحدها، إلى أن 579 مليون من الثدييات من الغابات تستهلك سنويا.

13- وتتفاوت تقديرات مستويات الصيد المستدام[5] على نحو واسع بين مختلف الأنواع. ومن الضروري أن يركز صيد لحوم حيوانات الأدغال على الأنواع التي تتحمل نسبيا ضغوط الصيد، بينما ينبغي حفظ الأنواع التي لا تتمتع بالقدرة على الاستمرار.

14- *حالة واتجاهات صيد لحوم حيوانات الأدغال*: إن معدلات صيد لحوم حيوانات الأدغال تعتبر بالفعل غير مستدامة بدرجة عالية في أنحاء كبيرة من المناطق المدارية وشبه المدارية، وهذه المشكلة آخذة في التزايد. وتشير التقديرات إلى أن معدلات الصيد في أفريقيا المدارية تزيد على ستة أضعاف المستويات المستدامة، وفي آسيا، اختفت الحيوانات الكبيرة بالفعل من معظم الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية الأخرى.

15- وفي نفس الوقت، يشهد كثير من البلدان في المناطق المدارية وشبه المدارية نموا هائلا لأسواق لحوم حيوانات الأدغال. وتعتبر هذه الأسواق الحضرية المتزايدة بسرعة، المحلية والدولية على السواء، من العوامل الدافعة الأكثر أهمية للاستغلال المفرط غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال. ذلك أن سلاسل إمداداتها تمتد في الغالب لمئات الكيلومترات. ويجري غالبا تسهيل الاتجار بلحوم حيوانات الأدغال من جانب الصناعات الاستخراجية مثل صناعتي قطع الأخشاب والتعدين. فهذه الصناعات تسهل الوصول إلى الغابات النائية عن طريق فتح الطرق في مناطق يصعب الوصول إليها، وبالتالي توفير النفاذ إلى الأسواق وتحويل الصيد من نشاط يتعلق بالكفاف بدرجة كبيرة إلى نشاط تجاري. وعلاوة على ذلك، تنظر شركات قطع الأخشاب والتعدين في الغالب إلى لحوم حيوانات الأدغال كإمدادات غذائية مجانية تعفيها من مسؤوليتها في توفير الغذاء لعامليها.

---

[4] Sinclair, A. R. E. et al. 2004. "Bushmeat Hunting, Wildlife Declines, and Fish Supply in West Africa". *Science*, vol. 306, No.5699: pp. 1180-3.

[5] يشير ذلك إلى النسبة المئوية من أعداد الحيوانات التي يمكن صيدها على نحو مستدام. وتكون مستويات الصيد المستدامة عند أعلى حد لها بالنسبة لآكلي الحشرات والقوارض، إذ تتراوح بين 20 في المائة إلى أكثر من 70 في المائة من الأعداد القائمة في السنة، حسب الأنواع (السلسلة التقنية رقم 33 لاتفاقية التنوع البيولوجي)، بينما كانت الأنواع الكبيرة التي تعيش مدة أطول وتقل معدلات الإكثار فيها، كانت أقل قدرة على تحمل ضغط الصيد.

16- ويتحول نشاط التبادل التجاري للحوم حيوانات الأدغال إلى نشاط عبر الحدود الوطنية بشكل متزايد. وحتى في المناطق النائية والمناطق المحمية، يكون الصيد التجاري للحوم حيوانات الأدغال مدفوعا في الغالب بأسواق خارج نطاق الحدود الوطنية. وتوجد هذه الأسواق في البلدان المتقدمة فضلا عن البلدان النامية. وتوجد نقاط إدخال رئيسية للحوم حيوانات الأدغال في مطارات رئيسية في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة. والواقع أن لحوم حيوانات الأدغال المستوردة بسبل غير مشروعة تجلب أرباحا عالية وتشمل أنواعا متعددة على نطاق واسع، ويرد الكثير منها في قائمة اتفاقية CITES. ويقدم هذا النوع من التهريب فرصا لإدخال مسببات الأمراض المدارية والتي تحملها الأغذية إلى بيئات جديدة، كما رأينا في عام 2003 عندما اندلع مرض جدري القردة في الولايات المتحدة من الجرذان الغامبية المستوردة. كما ينشر الاتصال المتزايد للإنسان بالحيوانات البرية من خلال صيد لحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها أمراضا معدية مثل الإيبولا والنيباه.

17- *تهديد سبل العيش المحلية والأمن الغذائي المحلي*: يشكل الترويج المتزايد للاتجار بلحوم حيوانات الأدغال تهديدا خطيرا على الاستخدام المألوف المستدام الذي تمارسه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية منذ عقود طويلة. فهو يهدد سبل العيش المحلية والأمن الغذائي المحلي فضلا عن الهوية الثقافية والروحية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

18- ونظرا لآثر صيد لحوم حيوانات الأدغال والتبادل التجاري في سبل العيش المحلية، فمن المهم ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إعداد السياسات والتدابير لتحسين إدارة الحياة البرية في المناطق المدارية وشبه المدارية. وينبغي أن تتم المشاركة على أساس إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، فضلا عن المادة 10(ج) والمادة 8(ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي.

ثالثا – نتائج الاجتماع المشترك لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي والفريق العامل المعني بلحوم حيوانات الأدغال في وسط أفريقيا التابع لاتفاقية CITES

19- عقد الاجتماع المشترك لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي والفريق العامل المعني بلحوم حيوانات الأدغال في وسط أفريقيا التابع لاتفاقية CITES، في نيروبي من 7 إلى 10 يونيو/حزيران 2011، تحت الرئاسة المشتركة للسيدان لينجوام إبراهيم من الكاميرون وكورت دوشيز من غواتيمالا. وتوصل الاجتماع إلى ما يلي:

(أ) توصيات منقحة من فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، لنظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الخامس عشر (7-11 نوفمبر/تشرين الثاني 2011)، بما في ذلك توصيات بشأن بدائل صغيرة الحجم للأغذية والدخل في البلدان المدارية وشبه المدارية استنادا إلى الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛

(ب) خطة عمل معتمدة من الفريق العامل المعني بلحوم حيوانات الأدغال في وسط أفريقيا التابع لاتفاقية CITES لتنفيذ المقررين 14-73 و14-74 (Rev. CoP15) اللذين أحيلا إليه؛[6]

[6] تقارير الفريق العامل إلى الاجتماعين الحادي والستين (جنيف، 15-19 أغسطس/آب 2011) والثاني والستين (جنيف، 2012) للجنة الدائمة التابعة لاتفاقية CITES ولمؤتمر الأطراف في اتفاقية CITES عن المسائل المتعلقة بتنفيذ المقرر 13-11

(ج) خطوط عريضة لحزمة أدوات إلكترونية موجهة لوسائل الإعلام بشأن لحوم حيوانات الأدغال، وورقات حقائق ومواد سمعية وبصرية؛

(د) خطوط عريضة ومواد أساسية لنشرة عن أمثلة أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أنشطة حفظ موارد الحياة البرية واستخدامها المستدام في البلدان المدارية وشبه المدارية.

20- ونتج عن الاجتماع أيضا مدخلات للاجتماع الثاني للأطراف في اتفاقية حفظ أنوع الحيوانات البرية المهاجرة، المقرر عقده في برغن بالنرويج، يومي 26-27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

21- ويتاح تقرير الاجتماع في الوثيقة UNEP/CBD/LG-Bushmeat/2/4. ويرد في المرفق الثاني بالوثيقة الحالية موجز للنتائج الرئيسية (موجز الرئيسين المشاركين). ومن المقترح أن تنظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في العناصر الرئيسية التي قدمها الرئيسان المشاركان في الموجز من أجل إمكانية إدراجها في مشروع المقرر بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

رابعا - بدائل صغيرة الحجم لسبل العيش من أجل الحصاد غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال

22- تستند التوصيات التالية إلى نتائج الاجتماع الثاني لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/LG-Bushmeat/2/4)، وإلى دراسة أعدها خبير استشاري لهذا الاجتماع (UNEP/CBD/LG-Bushmeat/2/2). ومن الممكن عموما إحلال بدائل أكثر استدامة محل الحصاد غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال. غير أن كثيرا من النهج والمشاريع فشلت في الماضي. وعادة ما تكون المشكلة معقدة على الصعيدين المحلي والوطني، وتتطلب إرادة سياسية كافية ونهجا شاملا. ويرد في الوثيقة UNEP/CBD/LG-Bushmeat/2/2 تحليل للدروس المستفادة من طائفة من المشاريع، وقائمة بدراسات الحالة الناجحة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا- المحيط الهادئ. ويمكن أن تشمل أنشطة الإحلال الناجحة ما يلي:

(أ) الإدارة المستدامة للحياة البرية، والإدارة المجتمعية للحياة البرية، وانتشار مراتع صيد الحيوانات، وسياحة الصيد؛

(ب) استئناس الحيوانات البرية وتربيتها في مزارع صغيرة (مشروع صغير لتربية الماشية)؛

(ج) الحصاد المستدام للمنتجات الحرجية غير الخشبية؛

(د) ترخيص منتجات الحياة البرية ووضع العلامات البيئية عليها.

23- غير أنه من المهم ملاحظة الحاجة إلى الوفاء بعدد من الشروط لإنجاح بدائل سبل العيش. وتعرض الأقسام التالية الخطوط العامة لهذه الشروط.

24- إن استخدام لحوم حيوانات الأدغال لأغراض الغذاء يمثل أكثر الاستخدامات على الإطلاق، ويشمل أي ثدييات أرضية غير مستأنسة، والطيور والزواحف والبرمائيات التي يتم حصادها لأغراض الغذاء أو لأغراض

الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية CITES والمقررين المتعلقين بلحوم حيوانات الأدغال المشار إليهما أعلاه، وعن التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن الاتجار بحيوانات لحوم الأدغال والمبادرات الأخرى ذات الصلة.

أخرى. وبينما يمكن أن تكون اللافقريات بنودا غذائية مهمة على الصعيد المحلي، إلا أن الفقريات الكبيرة تمثل أغلبية الكتلة الأحيائية للحيوانات البرية الأرضية التي يستهلكها البشر. وتستعبد الحشرات والقشريات والدويدات والرخويات والأسماك من اهتمام هذه التوصيات بشأن البدائل صغيرة الحجم لسبل العيش.

25- وقد تناولت هذه الوثيقة تحليل بدائل الاستخدام غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال في الظروف الريفية والحضرية على السواء وتتضمن بدائل للاستهلاك وكذلك التجارة. وتشمل بدائل الاستخدام غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال لحوم حيوانات الأدغال التي يمكن الحصول عليها من مصادر مستدامة (مثل الصيد المستدام أو استئناس الحيوانات البرية) أو توفير مصادر أخرى للبروتين التي يعتبرها مستهلكو لحوم حيوانات الأدغال من البدائل. وتتمثل بدائل الاتجار بلحوم حيوانات الأدغال في البدائل التي توفر مصادر أخرى للدخل من شأنها أن تخفض بالفعل الاتجار بالحياة البرية وتقلل من الضغط على الموارد الطبيعية إلى مستويات مستدامة.

26- ويستند "الاستخدام المستدام" في سياق لحوم حيوانات الأدغال إلى المادة 2 من الاتفاقية: "استخدام عناصر التنوع البيولوجي بأسلوب ومعدل لا يؤديان على المدى البعيد إلى تناقص التنوع البيولوجي، ومن ثم حفظ قدرته على تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والمقبلة". ومن الوجهة العملية، يعتبر الاستخدام المستدام استخداما يستمر على المدى الطويل. وغالبا ما تكون المصلحة المحلية في هذا المورد عنصرا عاملا في حفظ نوعيته.

27- والمعروف أن جميع أشكال استغلال التنوع البيولوجي، سواء كانت استهلاكية أو غير استهلاكية، ستؤثر على النظم الإيكولوجية بشكل ما. وستترجم هذه الآثار إلى تأثيرات أكثر خطورة أو أقل خطورة على البيئة المحلية، اعتمادا على نوع المحصود وكيفية حصاده. وفي نهاية المطاف، وحتى يصبح استخدام لحوم حيوانات الأدغال والبدائل الأخرى مستداما، ينبغي أن تكون كلها مستدامة من الوجهة الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية.

استنتاجات التقرير عن بدائل صغيرة الحجم لسبل العيش للحصاد غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال

28- يحتوي التقرير عن بدائل صغيرة الحجم لسبل عيش للحصاد غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال على تحليل لعدة دراسات حالة من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، تلك الدراسات التي شملت موضوعي: (1) لحوم حيوانات الأدغال كمصدر للبروتين و(2) لحوم حيوانات الأدغال كمصدر للدخل. وبحث بتعمق دور لحوم حيوانات الأدغال في صيد الكفاف والصيد التجاري، وأهمية لحوم حيوانات الأدغال في اقتصاد الأسر، والدخل المحقق عبر سلسلة سوق هذه اللحوم. وكأمثلة على بدائل صغيرة الحجم لسبل العيش للحصاد غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال، بحث التقرير طائفة من الخيارات، بما في ذلك: أنشطة توليد الدخل (مثل السياحة الإيكولوجية، وتربية النحل، وخلافه)، وإنتاج مصادر حيوانات مستأنسة للبروتين، ومشاريع صغيرة لتربية الماشية مع الأنواع الأصلية، والإدارة المجتمعية للحياة البرية، ومزارع تربية حيوانات الصيد، ومدفوعات لقاء الخدمات البيئية، وإصدار التراخيص.

29- وأثبت التقرير وجود بدائل للاستخدام غير المستدام للحياة البرية، وأورد وصفا لمختلف النُهج التي يمكن تنفيذها. كما أظهر عددا من الصعوبات والمخاطر المرتبطة بكل نهج. وكان من بين الأمثلة المطروحة أمثلة كثيرة ناجحة – بمستويات مختلفة وبطرائق مختلفة – في خفض الضغط على الحياة البرية على الصعيد المحلي.

30- ولكن تكرار تطبيق النُهج المحلية الناجحة وزيادة عددها على الصعيد الوطني أو الإقليمي يشكل تحديا. غير أن الاعتبارات الرئيسية التالية يمكن أن تحسّن من تكرار تطبيق وزيادة النُهج الناجحة:

31- *السياق المحلي*: كان لكل موقع سياق مختلف من الوجهة المحلية والاجتماعية والطبيعية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يفسر الاختلافات بين المواقع بالنسبة للعوامل الدافعة للطلب على لحوم حيوانات الأدغال، ومستخدمي هذه اللحوم للاستهلاك وتوليد الدخل، ومستوى الاعتماد على لحوم حيوانات الأدغال ومحددات سلوك الاستهلاك. ويعني ذلك أن نفس البدائل لن تكون ناجحة بالضرورة بنفس الدرجة في كل الأماكن، ولن تكون نتيجة تكرار النُهج الناجحة محليا ناجحة بالضرورة على الصعيد العالمي. ومع ذلك، تطبق بعض الشروط والتوصيات لزيادة النهُج الناجحة، ويمكن نقل الأمثلة الناجحة إلى مناطق أخرى، ذات سياق إيكولوجي واجتماعي-اقتصادي مختلف.

32- *العملية التشاركية والإدارة التكيفية*: ينبغي تطبيق عملية تشاركية ونهج للإدارة التكيفية في إعداد وتنفيذ البدائل صغيرة الحجم، لزيادة فرص الإحلال وضمان أن يؤدي البديل بالفعل إلى خفض الضغط على موارد الحياة البرية. وينبغي تعريف هدف البديل بوضوح بمشاركة كاملة من جانب المنتفعين.

33- *بديل مختلف لكل هدف*: يوجد لدى مختلف مجموعات المستخدمين معايير مختلفة للتغيير السلوك:

(أ) بالنسبة للمستهلكين الحضريين الذين يستهلكون لحوم حيوانات الأدغال على أساس يومي لأنها أرخص مصدر متوافر للبروتين، من المرجح أن تغير البدائل الاقتصادية والغذائية من سلوك الاستهلاك. غير أنه بالنسبة للمستهلكين الحضريين، التي تكون لحوم حيوانات الأدغال سلعة كمالية لهم، فهم لا يعتمدون عليها اقتصاديا أو غذائيا في معيشتهم. وبناء عليه، لن تخفض البدائل الاقتصادية أو البدائل الغذائية من استهلاكهم أو سلوكهم. ويمكن أن تولد زيادة التوعية بالآثار الإيكولوجية وآثار سبل العيش للاستخدام غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال، أن تولد طلبا على ترخيص منتجات صديقة للحياة البرية بين المستهلكين الأغنياء.

(ب) يمثل تجار لحوم حيوانات الأدغال رابطة مهمة بين الصياد والأسواق الحضرية. ولا يعتبر الاتجار بلحوم حيوانات الأدغال بالضرورة وظيفة مرغوب فيها كثيرا، لأنها تنطوي على مخاطر عالية (جزاءات وضرائب ومخلفات قابلة للتلف، وخلافه)، وبناء عليه، قد يتم التخلي عنها لو أتيحت فرص أخرى.

(ج) قد يكون لدى الصيادين حساسية إزاء مختلف أنواع البدائل، اعتمادا على ما إذا كان الصيد أساسا لغرض الإعاشة أو الأغراض التجارية. فالصيادون التجاريون يستمدون أساسا منافع اقتصادية من استغلال لحوم حيوانات الأدغال. وبناء عليه، يجب أن تنظر البدائل الموجهة لتغيير سلوك صياد تجاري في احتياجاتهم الاقتصادية وتوفر لهم حوافز كافية لتغيير مهنتهم. ويمكن تسهيل هذا التغيير بدعم تقني ومالي فضلا عن إجراء تغييرات مؤسسية وتغييرات في البنية التحتية. فمن المرجح أن يغير صيادو الكفاف سلوكهم إذا توافرت بدائل بروتين مقبولة اجتماعيا بأسعار مماثلة. ويعتمد صيادو الكفاف أيضا على الدخل المولد من لحوم حيوانات الأدغال لتغطية احتياجات أسرهم الأساسية (الأدوية، ورسوم المدارس، والملبس، وخلافه) ويحتاجون أيضا إلى بدائل اقتصادية لتغطية هذه المصروفات الأساسية.

34- *احتمال إحلال بدائل لحوم حيوانات الأدغال كمصدر للبروتين*: اعتمادا على مستوى التذوق والأفضليات الثقافية، قد يكون من الصعب إحلال لحوم محلية محل لحوم حيوانات الأدغال. وفي الحالات التي يكون للناس فيها

أفضلية عالية للحوم حيوانات الأدغال (سواء بالبيان أو بالفعل)، فمن المرجح أن تكون اللحوم من مناطق الصيد المستدامة أو من مزارع تربية الحيوانات البرية أو مزارع الحياة البرية المستأنسة، أن تكون أكثر قبولا من الوجهة الاجتماعية عن مصادر اللحوم المستأنسة. وفي بعض الحالات الأخرى، تعتبر بدائل المنتجات البرية بدائل مناسبة بسهولة. وبصفة عامة، سيستبدل الناس الذين يعتمدون على البروتين البري الأسماك البرية باللحوم البرية والعكس صحيح، وذلك حسب سعر كل منها ومدى توافرها. ويمثل البديل البري المحتمل الآخر، وهو اللافقريات (مثل اليرقان، والحلزون والديدان)، عادة تقليدية مهمة، ولكنها موسمية ولا يمكن أن تكون بديلا للحوم والأسماك. وفي كثير من الحالات الأخرى، سينظر إلى مصادر البروتين المحلية كبديل محتمل، ولكن يمكن لطرائق توفيرها أن تقرر احتمال اعتمادها. كما يمكن أن يؤثر في احتمال الإحلال المكان الذي تباع فيه (السوق، أو البيع من الباب للباب، وخلافه) وحالتها (طازجة، مدخنة، مثلجة)، أو الطريقة التي تباع بها (في أكوام صغيرة، أو بالكيلوغرام، أو حيوان بأكمله، وخلافه).

35- *احتمال الإحلال لبدائل لحوم حيوانات الأدغال كمصدر للدخل*: من أجل زيادة احتمال الإحلال، فإن بدائل لحوم حيوانات الأدغال كمصدر للدخل يجب أن: (1) تضمن توجيه البدائل إلى المشتركين بالفعل في تجارة لحوم حيوانات الأدغال؛ (2) أن تضمن النظر في التوزيع الجنساني التقليدي لأنشطة توليد الدخل؛ (3) أن يكون لها خطة للتسويق التجاري للمنتجات أو الخدمات الجديدة المدخلة؛ (4) أن تحقق أرباحا مساوية أو أعلى وتكون لها خصائص اقتصادية اجتماعية مماثلة (عائدات عالية لمدخلات العمالة غير المستمرة، ومخاطر متدنية، واستثمارات قليلة، وخصائص تخزين ممتازة، وتحقق قدرا عاليا من الشمولية الاجتماعية، ويمكن مطابقتها بسهولة مع الدورة الزراعية ومع استراتيجيات متنوعة لكسب الدخل).

36- *رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية*: هناك حاجة إلى مؤشرات محسنة وعمليات رصد أفضل من أجل تحقيق أقصى استفادة من الدروس المحصلة من الخبرات الميدانية. ومن العيوب الرئيسية في مشاريع كثيرة هناك غياب أو نقص البيانات الكمية و/أو النوعية عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهناك حاجة فعلية في البداية لوضع نُهج رصد جيدة، ومقاييس مع خطوط أساس بالنسبة للمشروع أو البرنامج. فمعظم المشاريع تقدم تقارير جيدة عن الأنشطة وإلى حد ما عن نواتج المشروع. ولكن هناك افتقار إلى نتائج أكثر فائدة، مثل الإمكانية التقنية، والاستدامة الاقتصادية، والتخصيص الاجتماعي، ونواتج الحفظ. وينطوي جزء من الحل في إشراك أصحاب مصلحة متعددين (المجتمعات، والمؤسسات الحكومية، ومراكز البحوث الوطنية) في رصد حالات نجاح المشاريع (والفشل). فمن شأن المهارات والمعارف لإنشاء خطوط أساس ورصد لاحق أن تمكن جميع أصحاب المصلحة، ويمكن لمنفذي المشاريع أن يسترشدوا بها. وستقدم المشاريع المصممة والمبنية على نحو ملائم تقييمات ذاتية كمية ونوعية عن آثار المشروع حتى بعد فترة طويلة من انتهاء المشروع. وتوجد بالفعل طرائق وحزم أدوات للرصد. ولكنها لا تنفذ حاليا لقياس نجاح المشروع بالنسبة لغالبية البدائل صغيرة الحجم القائمة حاليا.

37- *أطر قانونية وسياسات داعمة*: تبين الأمثلة القائمة أن الأطر القانونية لا تدعم دوما إعداد بدائل صغيرة الحجم للاستخدام غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال. ففي كثير من البلدان (مثل أفريقيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا)، يحرّم الاتجار بالحياة البرية ولا توجد أحكام للاتجار بالحياة البرية في المناطق المدارة على نحو مستدام، ومزارع حيوانات الصيد أو المزارع الصغيرة لتربية الماشية. وينبغي وضع لوائح الاتجار بلحوم حيوانات الأدغال لتشمل إيجاد قناة مشروعة للاتجار على نحو مستدام. وتتمثل إحدى وسائل إنشاء قناة مشروعة للحوم

حيوانات الأدغال في السماح بالصيد المقيّد و/أو الاتجار المقيّد من خلال استعمال الحصص. وفي الحالات التي تسمح التشريعات بالاتجار من المناطق المدارة على نحو مستدام، أو مزارع تربية حيوانات الصيد أو المزارع الصغيرة لتربية الماشية، لا تؤخذ المشاكل الإيكولوجية العديدة المرتبطة بهذه البدائل في الحسبان. ويمكن التغلب على كثير من المشاكل الإيكولوجية لمزارع تربية حيوانات الصيد من خلال السماح بإنشاء مناطق حفظ تزيل فيها المزارع المتجاورة أسوارها لتشكل مناطق تعاونية أكبر للحياة البرية.

38- *لوائح معرّفة بوضوح لحيازة الأراضي وحقوق الحصول على الموارد الطبيعية*: بينما يقدم الحصول المفتوح على المورد فرصا للسكان ذوي الموارد المحدودة، إلا أن غياب الحصر غالبا ما يمنع المنتجين من اعتماد ممارسات مستدامة وكسب العيش بطرق حسنة. وبصفة خاصة في المناطق ذات البدائل المحدودة، يمكن أن تتلاشى الأرباح بسبب دخول متعاملين جدد، مثلا إذا زادت أسعار منتج ما. وينبغي أن تعالج السياسات الحكومية الصعوبات التقنية وتكاليف الاستثمار المتعلقة بإعداد البدائل، وذلك من خلال دعم البحوث وتقديم خدمات الإرشاد ونظم القروض بالغة الصغر.

39- *نُهج المناظر الطبيعية*: يرتبط الإعداد الناجح للبدائل ارتباطا وثيقا بقدرة البديل على أن يحل محل لحوم حيوانات الأدغال بدون فرض ضغط أعلى على الموارد الطبيعية الأخرى أو المواقع الأخرى. فعلى سبيل المثال: (1) قد يشجع خفض استعمال لحوم حيوانات الأدغال على الاستغلال غير المستدام للأسماك؛ (2) وقد يزيد الخفض الناجح للصيد داخل مرتع وطني من ضغط الصيد في المنطقة العازلة. والواقع أن التأكد من أن اعتماد البديل المقترح يساعد بالفعل على خفض الضغط على الحياة البرية في منطقة المشروع بدون تسربات (أي زيادة الضغط على الحياة البرية في مكان آخر أو الضغط على موارد طبيعية أخرى)، يعتبر شرطا أساسيا لتنفيذ أي بديل. ونتيجة لذلك، تعتبر نُهج المناظر الطبيعية في الغالب ضرورية لضمان ألا تؤدي قصص النجاح في بعض وحدات المناظر الطبيعية إلى كوارث إيكولوجية في وحدات أخرى. كما أن الحاجة إلى التكامل بين استخدامات الأراضي المختلفة تصبح أكثر إلحاحا من حقيقة أن جهود حفظ الحياة البرية في أحد وحدات المناظر الطبيعية يمكن أن تقوّض إذا لم تكن المناطق المحيطة مدارة إدارة ملائمة.

40- *نُهج ذات أصحاب مصلحة متعددين*: تعني أيضا نُهج المناظر الطبيعية قيام أصحاب مصلحة مختلفين بالعمل بشكل منسق. وتوفر الشراكات ذات أصحاب المصلحة المتعددين، مثل الشراكات بين منظمات الحفظ، والوكالات الإنمائية، والكيانات الحكومية، وخدمات الإرشاد والقطاع الخاص، توفر إطارا قويا للتدخل. وتوجد الآن أمثلة عديدة للشراكات الفعالة بين منظمات الحفظ وبعض أجزاء صناعة قطع الأخشاب في وسط أفريقيا. ومن بين الأمثلة الواعدة بشكل بالغ شراكة وزارة اقتصاديات الغابات في الكونغو والشركة الكونغولية لصناعة الأخشاب، وجمعية حفظ الحياة البرية فيما يتعلق بمرتع نوابال-ندوكي الوطني في الكونغو. فقد أنشأ المشروع نظاما لإدارة الحياة البرية في الامتيازات استنادا إلى أربعة مبادئ رئيسية، وهي: تنظيم الحصول على موارد الحياة البرية من خلال تخطيط استخدام الأراضي؛ والتشجيع على الصيد الانتقائي من خلال إنفاذ القوانين؛ وإشراك المجتمعات في إدارة الحياة البرية؛ وإعداد بدائل اقتصادية وبدائل للبروتين لتحل محل الصيد ولحوم حيوانات الأدغال.

المرفق الأول

توصيات منقحة لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الغابات التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي

اجتمع فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الغابات[7] التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي والفريق العامل المعني بلحوم حيوانات الغابات في وسط أفريقيا التابع لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) في نيروبي من 7 إلى 10 يونيو/حزيران 2011، واعتمدا التوصيات التالية، على أساس الأعمال التي قام بها الاجتماع الأول لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال المنعقد في بيونس ايرس من 15 إلى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

أولا - الصعيد الوطني

1- *تعزيز القدرة على إجراء تقييم كامل لمسألة لحوم حيوانات الأدغال ووضع سياسات ونظم إدارة ملائمة*: ينبغي للحكومات الوطنية، بالمشاركة التامة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، أن تجري تقييما لدور لحوم حيوانات الأدغال وغيرها من المنتجات الحيوانية البرية في الاقتصادات والثقافات الوطنية والمحلية، فضلا عن الخدمات الايكولوجية التي توفرها الأنواع المحصودة وغيرها من مكونات التنوع البيولوجي، وذلك كخطوة أساسية نحو حفظ هذا المصدر واستخدامه على نحو مستدام. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ما يلي:

(أ) إضفاء الطابع الرسمي على السوق القائمة للحوم حيوانات الأدغال كخطوة أولى نحو إرساء إدارتها على أساس أكثر ثباتا؛

(ب) زيادة القدرة على رصد مستويات محصول لحوم حيوانات الأدغال واستهلاكها في شكل إحصاءات وطنية للاسترشاد بها نحو تحسين السياسات والتخطيط؛

(ج) إدماج تقييم واقعي وعلني لاستهلاك الحياة البرية ودورها في سبل العيش والثقافات، وذلك في وثائق السياسات والتخطيط الرئيسية؛

(د) إنشاء آليات لتحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في هذه العملية ضمانا لإدماج آرائهم حول دور لحوم حيوانات الأدغال في غذائها وثقافاتها، وتأثيرات الاستخدام غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال على سبل عيشها، ولإدماج المعارف التقليدية والقوانين العرفية في عمليتي صنع السياسات والتخطيط.

---

[7] عقد الاجتماع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ وشراكة بقاء القردة العليا التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-GRASP)؛ التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)؛ ولجنة غابات أفريقيا الوسطى (COMIFAC)؛ واتفاقية حفظ أنوع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS)؛ ومركز البحوث الحراجية الدولية (CIFOR)؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)؛ والمجلس الدولي لحماية حيوانات الصيد والحياة البرية (CIC)، وشبكة رصد الاتجار بالحيوانات البرية (TRAFFIC).

2- *إشراك القطاع الخاص والصناعات الاستخراجية*: ينبغي أن تكون إدارة الحياة البرية، بما في ذلك إدارة أنواع لحوم حيوانات الأدغال جزءا أساسيا من خطط إدارة أو خطط أعمال صناعات الموارد الطبيعية (النفط والغاز والمعادن والأخشاب، وغيرها) العاملة في النظم الإيكولوجية للغابات المدارية أو شبه المدارية، والأراضي الرطبة والسافانا. وينبغي، عند الإمكان، تحديد وتطبيق الضمانات والمعايير القائمة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ضمن المبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة بالصناعات الاستخراجية (مثل الضمانات الخاصة بالإدارة المستدامة للغابات). وينبغي أن يوفر القطاع الخاص بدائل غذائية للعاملين في مناطق امتيازات قطع الأخشاب (بالنص عليها، مثلا، في العقود المبرمة بين الحكومات والصناعات الاستخراجية.

3- *الحقوق في الأراضي والموارد والمعارف التقليدية*: ينبغي الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في *الأراضي والموارد* واحترام هذه الحقوق وفقا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[8] وغيره من آليات حقوق الإنسان ذات الصلة. وينبغي تعزيز وحماية أساليبها المألوفة في استخدام وإدارة موارد الحياة البرية بصورة مستدامة، مع ما يرتبط بذلك من مسؤولية وفقا للقواعد والقوانين العرفية، تمشيا مع أحكام المادة 10(ج) من اتفاقية التنوع البيولوجي. وينبغي بناء قدرات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المتمكنة هذه وتعزيزها للتأكد من أن لديها المقدرة على ممارسة هذه الحقوق. وسيعزز حفظ موارد الحياة البرية واستخدامها المستدام من خلال إدماج المؤسسات التقليدية، والمعارف التقليدية والقوانين والممارسات العرفية في نظم الإدارة والرصد، ومن خلال التشجيع على استخدام طرق الصيد الأكثر صداقة من الوجهة الإيكولوجية (أي التي تنصب على الأنواع ذاتها) والأكثر كفاءة من منظور التكلفة وطرق الصيد الإنسانية.

4- *استعراض السياسات والأطر القانونية الوطنية*: ينبغي تشجيع الدول التي توجد فيها أنواع لحوم حيوانات الأدغال، بشدة على استعراض السياسات والأطر القانونية القائمة المرتبطة بحفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام. وبالإضافة إلى تقييد الحصاد في المناطق المحمية وحصاد الأنواع المعرضة للانقراض، طبقا للتشريعات القائمة، فمن الموصى به أن تضع الدول الاستراتيجيات والسياسات والقدرات ونظم الإدارة التي تدعم الصيد القانوني والمستدام لأنواع مستهدفة. وينبغي أن يضمن الاستعراض ما يلي:

(أ) أن تعرّف الحقوق والحيازة بوضوح في الأطر القانونية الوطنية؛

(ب) تماسك أطر السياسات والأطر القانونية من خلال تعميم حفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام في مختلف العمليات القطاعية وعمليات التخطيط الوطنية؛[9]

(ج) أن تكون خطط الإدارة عملية وممكنة للأنواع القابلة للحصاد، فضلا عن الأنواع التي هي في حاجة إلى حماية صارمة (مثل الأنواع المعرضة للانقراض)؛

(د) نُهج واقعية للإنفاذ تتمشى فيها إجراءات المكافحة مع القدرة المتاحة؛

---

[8] http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/drip.html

[9] بما في ذلك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، وخطة إدارة الغابات، واستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وبرامج الغابات الوطنية، وإجراءات التخفيف الملائمة على المستوى الوطني، وبرامج العمل الوطنية للتكيف، والخطط المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وخطط العمل الوطنية بشأن لحوم حيوانات الأدغال، والخطط واللوائح الوطنية لإدارة الحياة البرية، وخطط الإدارة والحفظ الوطنية بشأن أنواع محددة.

(هـ) أن تعكس النصوص القانونية والتنظيمية الممارسات الجارية دون النيل من أهداف الحفظ الرئيسية؛

(و) النهوض بالحصاد المستدام للأنواع المعرضة لخطر منخفض والإجراءات الرامية إلى تعزيز حماية الأنواع المعرضة لأخطار عالية؛

(ز) المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وإدماج آرائها واقتراحاتها استنادا إلى المعارف التقليدية والممارسات والقوانين العرفية؛

(ح) أن يكون للعقوبات والجزاءات أثر رادع.

5- *الإدارة على مستوى المناظر الطبعية*: من الضروري إنشاء شبكة متماسكة ومدارة على نحو فعال من المناطق المحمية من أجل حفظ الحياة البرية، بما في ذلك الأنواع المعرضة للانقراض. وينبغي لحفظ أعداد الحياة البرية خارج المناطق المحمية أن تنظر الإدارة في مستوى المناظر الطبيعية.

6- *العلم والمعارف التقليدية والأصلية والرصد*: ينبغي اتخاذ القرارات الإدارية استنادا إلى أفضل التقنيات العلمية المتاحة والمطبقة، وإلى النهج التحوطي والممارسات والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وتعد مواصلة البحوث أمرا حاسما، وهناك حاجة إلى تحسين إدارة المعلومات. وينبغي إعداد نظم رصد ملائمة لحصاد لحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها ولموائل الحياة البرية وذلك استنادا إلى إدماج المعارف التقليدية والأصلية والعلمية وتنفيذها على الصعيد الوطني، وتوفير إمكانية المقارنة بين حصاد لحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها على الصعيد الإقليمي. وينبغي تقديم الدعم والإرشاد الدوليين من أجل تحقيق التجانس في أنشطة الرصد والإبلاغ. وينبغي إعداد وتنفيذ طرائق قياسية لتقييم ورصد حالة أعداد الحياة البرية. وينبغي إتاحة بيانات جديدة ومحدثة وإضافية وموثوقة عن أعداد الأنواع المحصودة وعن مستويات الاستخدام والاتجار، وذلك للنظر فيها ضمن إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك لجنة الحيوانات التابعة لاتفاقية CITES، والمجلس العلمي لاتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية (CMS)، والاتفاقيات الدولية المعنية الأخرى، وشراكة بقاء القردة العليا التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-GRASP)؛ وعملية القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN).

7- *تدابير الإحلال وتدابير التخفيف الأخرى*: يعتبر إيجاد مصادر بديلة للأغذية والدخل تكون مقبولة من الوجهة الثقافية ومجدية اقتصاديا تعتبر ضرورية عندما لا يمكن استخدام الحياة البرية وحدها على نحو مستدام لدعم احتياجات المعيشة الحالية أو المستقبلية. غير أن المصادر البديلة للأغذية والدخل تحتاج إلى أن تأخذ في الحسبان الوقائع، والثقافات والأفضليات المحلية وينبغي تطويرها وتنفيذها مع المجتمعات المحلية، أو أن تدعم مشاريع الدخل المجتمعية. ويمكن أن تلعب تدابير التخفيف (الفلاحة، الرعي، التربية في المزارع، وخلافه) دورا في حفظ موارد الحياة البرية.

8- *بناء القدرات، والتدريب، والتعليم وزيادة التوعية*: من أجل تحقيق حفظ موارد الحياة البرية واستخدامها المستدام، يجب القيام بأنشطة كافية لبناء القدرات وزيادة التوعية العامة تستهدف الجماهير المعنية ويجب في الحالات المناسبة وضع هذه الأنشطة على الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية عبر طائفة من الموضوعات، تشمل ما يلي:

(أ) الحوكمة وإنفاذ القانون بما في ذلك القوانين العرفية؛

(ب) رصد وإدارة الحياة البرية، بما في ذلك استنتاجات سبل عدم الإضرار بها؛

(ج) رصد وإدارة حصاد لحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها؛

(د) دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(هـ) آثار الصيد غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وعلى سبل معيشتهم؛

(و) بدائل سبل العيش؛

(ز) التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاعين الخاص والعام، ومؤسسات التدريب التعليمي والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

9- *الصحة وعلم الأوبئة*: (أ) في الحالات التي يخضع فيها صيد الحياة البرية والاتجار بلحوم حيوانات الأدغال للتنظيم الحكومي، ينبغي تنفيذ استراتيجية وطنية لمراقبة الأمراض، بما في ذلك مراقبة الأمراض المنقولة من خلال الحيوانات البرية. وينبغي أن تركز معلومات الصحة العامة المناسبة وبناء القدرات على منع الأمراض وحماية صحة الإنسان والحيوان على السواء. وعلاوة على ذلك، يتعين رصد الحياة البرية والماشية المحلية وصحة الإنسان وإصدار تشريعات ولوائح بشأنها، وينبغي أن يعد إنفاذها وتنفيذها من أجل خفض خطر الأوبئة الحيوانية من أنواع العدوى الناشئة، وذلك بطريقة صديقة بيئيا؛ (ب) ومن الضروري وضع تدابير لمراقبة الشؤون الصحية والأمن الأحيائي في مناطق الاتجار بلحوم حيوانات الأدغال، لمنع بيع اللحوم الملوثة أو المنتجات الحيوانية الملوثة التي قد تؤدي إلى انتشار مسببات الأمراض المؤذية.

10- *تغير المناخ*: ينبغي عند إعداد البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (REDD-plus)[10] على الصعيد الوطني بما في ذلك ضمانات التنوع البيولوجي، ينبغي مراعاة أهمية الحياة البرية للحفاظ على النظم الإيكولوجية الصحية والخدمات الإيكولوجية، ولاستمرار مخزونات كربون الغابات وقدرة الغابات على التكيف.

11- *مناطق الإدارة الخاصة*: ينبغي تعيين مناطق محددة في الحالات التي لا توجد فيها بالفعل، لإدارة الحياة البرية على الصعيدين الوطني والمحلي، مع المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومع الاحترام الكامل لحقوقها (تمشيا مع المقرر 28/7[11] الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية، وخصوصا عنصر البرنامج 2 بشأن الحوكمة، والمشاركة والإنصاف

---

[10] بالإشارة إلى المقرر 1/CP.16 الصادر عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتكون برنامج REDD-plus من خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية؛ ودور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات كربون الغابات في البلدان النامية.

[11] الفقرة 22 من المقرر 28/7: "يذكّر بالتزامات الأطراف نحو الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وفقا للمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام، ويلاحظ أن إنشاء وإدارة ورصد المناطق المحمية ينبغي أن يتم بمشاركة كاملة وفعالة من تلك المجتمعات وباحترام كامل لحقوقها بما يتمشى والقانون الوطني والالتزامات الدولية الواجبة التطبيق".

وتقاسم المنافع)، على غرار مزارع الغابات الدائمة المعينة لإدارة الموارد الخشبية. ويمكن أن تمتد هذه إلى نظم المناطق المحمية القائمة والمناظر الطبيعية المتعددة الاستخدامات (مثل مواقع أو مناطق إدارة حيوانات الصيد).

12- *إنفاذ القانون*:

(أ) تعزيز القدرة على إجراء التحقيقات، وتعزيز إجراءات وطرائق المراقبة والتفتيش والتوقيف، بما في ذلك على الصعيد المحلي وعلى مستوى نقاط عبور الحدود؛

(ب) تحسين معارف وقدرات المدعين العامين والقضاة على مقاضاة حالات الصيد غير المشروع للحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها، وإصدار الأحكام بشأنها، والتأكد من أن استيفاء الأحكام بالكامل والإعلان عن حالات التوقيف والمقاضاة والأحكام الصادرة؛

(ج) تعزيز التعاون والتنسيق بين ضباط إنفاذ تشريعات الاتجار بالحياة البرية والمسؤولين والمدعيين العامين والقضاة والموظفين الآخرين المعنيين، وذلك في تنفيذ القانون المعني؛

(د) التأكد من أن المواطنين، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، على دراية بالقوانين الوطنية والإقليمية والمحلية.

13- *استراتيجيات وخطط عمل وطنية لمعالجة مسألة لحوم حيوانات الأدغال*: (أ) دعم وتعزيز الإرادة السياسية الوطنية على تخطيط وتنفيذ الإجراءات بشأن التزامات الحفظ الرئيسية لمسألة لحوم حيوانات الأدغال والتزامات الحفظ القائمة؛ (ب) وينبغي أن تعد الحكومات أو تعزز عمليات تشاركية ومشتركة بين القطاعات في وضع وتنفيذ الإدارة والحصاد المستدامين للحياة البرية.

ثانيا - الصعيد الدولي

14- *الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة مسألة لحوم حيوانات الأدغال*: يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات ما يلي:

(أ) دعم وتعزيز الإرادة السياسية على اتخاذ الإجراءات لتنفيذ الالتزامات الرئيسية بشأن لحوم حيوانات الأدغال على الصعيد الإقليمي وعبر الحدود؛

(ب) دعم وتعزيز ورصد تنفيذ الالتزامات والاتفاقات الدولية القائمة والتشجيع على وضع الالتزامات والاتفاقات الجيدة بشأن، حفظ موارد الحياة البرية المشتركة والموجودة عبر الحدود واستخدامها المستدام؛

(ج) ينبغي أن يسعى الشركاء الدوليون إلى الدمج الفعال لاستراتيجيات حفظ الحياة البرية في برامج المساعدة الإنمائية ذات الصلة، مثل استراتيجيات الحد من الفقر؛

(د) تشجيع الأطراف على إنشاء أفرقة عمل إقليمية أو دون إقليمية لمسألة لحوم حيوانات الأدغال بالتعاون مع الكيانات الإقليمية ذات الصلة، على أن تدعمها الأمانة من الوجهة التقنية.

15- *العمليات التشاركية*: ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الحكومات الوطنية في إعداد أو تعزيز عمليات تشاركية أو مشتركة بين القطاعات لوضع وتنفيذ آليات الإدارة والصيد المستدامين لأنواع لحوم حيوانات الأدغال، وخصوصا مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

16- *آثار الاتجار الدولي بالموارد الطبيعية*: ينبغي أن تتخذ عمليات السياسة الدولية والمؤسسات الدولية المتعلقة بالتجارة والتنمية خطوات لتقييم آثار استخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها والإبلاغ عنها (مثل الأخشاب والمعادن والزيوت) والتخفيف من تأثيراتها على الحياة البرية، والمجتمعات التي تعتمد على الحياة البرية، وما ينتج عن ذلك من طلبات على لحوم حيوانات الأدغال من أجل تأمين قيام الاتجار الدولي على أساس مبادئ مستدامة.

17- *الاتجار الدولي بلحوم حيوانات الأدغال*: ينبغي للمجتمع الدولي في ضوء القلق إزاء التهديد المحتمل للاتجار الدولي المتنامي في لحوم حيوانات الأدغال على الأعداد البرية والمجتمعات التي تعتمد على الحياة البرية، ينبغي أن يتخذ إجراءات لردع الاتجار بلحوم حيوانات الأدغال المحصودة بطريقة غير مشروعة، بما في ذلك من خلال الرصد الوثيق لهذا الاتجار. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي وسائل لتنفيذ هذه الإجراءات والنجاح في إيصالها إلى جهات إنفاذ القانون. ومن المطلوب إقامة تعاون وثيق حول هذا الموضوع بين الأطراف، بما في ذلك ما يتعلق بإنفاذ القانون، وبين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES).

18- *بيئة السياسة الدولية*: من أجل تعظيم الصيد المستدام، ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي إجراءات متكاملة محلية ووطنية وعبر الحدود لإقامة شراكات بين المنظمات والمؤسسات المعنية من أجل ما يلي:

(أ) بناء القدرات على إنفاذ القانون والرصد؛

(ب) إعداد وتنفيذ بدائل للبروتين والدخل؛

(ج) زيادة التوعية والتثقيف بخصوص صيد لحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها؛

(د) زيادة التعاون بين الاتفاقيات المعنية: اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، واتفاقية الأنواع المهاجرة (CMS)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE)، والمنظمات المعنية الأخرى.

وتقدم هذه الإجراءات إذا اتخذت معا إمكانية دعم المجتمعات في الإدارة المستدامة لموارد الحياة البرية لديها وتقليل الطلب على لحوم حيوانات الأدغال.

19- *العلم*: ينبغي أن تضمن البحوث إدراج ودمج علم البيئة والصحة والتنمية والاقتصاديات والعلوم الاجتماعية، لإرشاد السياسات في المستقبل.

20- *الحوافز*: ينبغي أن يضمن المجتمع الدولي أن تراعي الآليات المالية والمدفوعات لقاء خدمات النظام الإيكولوجي، مثل البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (REDD-plus)، تراعي أهمية أداء النظام الإيكولوجي ودور حيوانات الغابات في صحة الغابات وقدرتها على البقاء، بما في ذلك رفاهية الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات.

21- *إصدار تراخيص الغابات*: ينبغي أن تأخذ نظم إصدار تراخيص الغابات ومعاييرها في الحسبان دور حفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام في الحفاظ على النظم الإيكولوجية الصحية للغابات، فضلا عن رفاهية الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات.

المرفق الثاني

موجز الرئيسين المشاركين للاجتماع المشترك لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي والفريق العامل المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية CITES

1- يهدد الاستغلال المفرط للثدييات، والطيور والزواحف، والبرمائيات، يهدد على نحو متزايد الأمن الغذائي وسبل العيش في كثير من البلدان المدارية وشبه المدارية، ويسبب فقدانا كبيرا للتنوع البيولوجي. وأقر المشاركون في الاجتماع المشترك لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي والفريق العامل المعني بلحوم حيوانات الأدغال في وسط أفريقيا التابع لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)،[12] المنعقد في نيروبي من 7 إلى 10 يونيو/حزيران 2011، أقروا بانزعاج بتنامي حجم صيد لحوم حيوانات الأدغال وتوجهه التجاري والاتجار في هذه اللحوم عبر دول المراعي وتزايد اتجاه الاتجار الدولي المنتظم وغير المشروع بلحوم حيوانات الأدغال.

2- ووصلت "متلازمة الغابات الفارغة" إلى مستويات حرجة في كثير من البلدان المدارية وشبه المدارية بسبب فقدان حيوانات الغابات. فتزايد السكان، والفقر في المناطق الريفية، وغياب بدائل لسبل العيش، والاستهلاك الحضري المتزايد، وأنشطة الغابات، والصناعات الاستخراجية في الغابات النائية تسهم كلها في إحداث مستويات غير مستدامة للصيد التجاري وصيد الكفاف.

3- كما يفرض النطاق الآخذ في الاتساع لاستخدام لحوم حيوانات الأدغال والتسويق التجاري لها تهديدا شديدا على الأمن الغذائي، والممارسات التقليدية، وسبل العيش والهوية الثقافية والروحية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وشدد الاجتماع المشترك على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إعداد السياسات والتدابير لتحسين الإدارة الجيدة للحياة البرية المدارية وشبه المدارية. وينبغي أن تستند المشاركة إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، فضلا عن المادة 10(ج) والمادة 8(ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي.

4- ويفرض فقدان التنوع البيولوجي أيضا تهديدا على المدى الطويل لخدمات لاستقرار النظام الإيكولوجي في الغابات واستخدامها الاقتصادي، بما في ذلك إنتاج الأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية، وخزن الكربون. فعلي سبيل المثال، تعتمد نسبة تزيد على 75 في المائة من أنواع الأشجار المدارية على الحيوانات لنثر بذورها. ولن تتمكن أنواع كثيرة من الأشجار من الإكثار بدون ناثري بذورها.

5- وتفقد الاقتصادات والحكومات الوطنية إيرادات كبيرة إذا اتسمت إدارة الحياة البرية كمورد رئيسي بالضعف، وإذا تم إهدارها بدون إمكانية استعادتها. ويؤدي تدهور النظم الإيكولوجية للغابات وانخفاض أنواع الحياة البرية إلى إضعاف الاقتصادات الوطنية والمحلية ويجعلها أكثر تعرضا لآثار تغير المناخ.

---

[12] يعرّف فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي يعرّف لحوم حيوانات الأدغال (أو اللحوم البرية) على أنها حصاد الحيوانات البرية في البلدان المدارية وشبه المدارية لأغراض الأغذية وأغراض أخرى، بما في ذلك للاستعمال الطبي). ومن خلال تغيير هذا التعريف من التعريف السابق، الذي يركز على الغابات فقط، يعترف فريق الاتصال بالحاجة إلى تحسين إدارة الحياة البرية عبر جميع النظم الإيكولوجية الأرضية وللمياه الداخلية في البلدان المدارية وشبه المدارية.

6- إن كفالة حفظ الأنواع المستخدمة كلحوم حيوانات الأدغال وإدارتها على نحو مستدام يفرض تحديات معقدة، غير أن هناك حلولا مجدية في كثير من المواقع والمناطق. وقد وضعت بعض البلدان سياسات وتدابير ناجحة وقامت بتنفيذها. ودعا الاجتماع المشترك إلى زيادة التعاون، وخصوصا على الصعيد الإقليمي، من أجل تبادل المعلومات والبيانات وأفضل الممارسات والسياسات بين الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

7- وهناك حاجة إلى قيادة أكثر قوة من جانب الحكومات، والقطاع الخاص، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لمعالجة الاتجار بلحوم حيوانات الأدغال. وأقر الاجتماع المشترك بجهود بعض البلدان وشركات القطاع الخاص لمعالجة هذه المشكلة، وحث جميع الجهات الفاعلة على تحسين الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه في البلدان المدارية وشبه المدارية، من خلال تنفيذ أحكام من بينها الأحكام ذات الصلة في اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية CITES، وخصوصا قرارها Conf. 13.11 بشأن لحوم حيوانات الأدغال، ومن خلال تطبيق المبادئ التوجيهية والأدوات ذات الصلة، بما في ذلك إصدار تراخيص الغابات.

8- ولزيادة تعزيز النُهج الناجحة، أيد الاجتماع المشترك توصيات الاجتماع الأول لفريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال، مع التنقيح والإضافات على النحو الوارد في المرفق الأول بهذا التقرير. ويوصي الاجتماع المشترك إلى الاجتماع الخامس عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي أن يحيل التوصيات الواردة في المرفق الأول بتقريره إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل اعتمادها في اجتماعه الحادي عشر.

9- وأوصى الفريق بعدد من النُهج لبدائل الحصاد غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال،[13] منها ما يلي:

(أ) الإدارة المستدامة للحياة البرية، والإدارة المجتمعية للحياة البرية، ومزارع تربية حيوانات الصيد، وسياحة الصيد؛

(ب) استئناس الحيوانات البرية وتربيتها في مزارع صغيرة (المزارع الصغيرة لتربية الماشية)؛

(ج) الحصاد المستدام للمنتجات الحرجية غير الخشبية؛

(د) ترخيص منتجات الحياة البرية ووضع العلامات البيئية عليها.

10- وأشاد المشاركون بالتعاون الوثيق بين اتفاقية CITES واتفاقية التنوع البيولوجي والشركاء الآخرين[14] في تنظيم الاجتماع المشترك، وشجعوا استمرار الأنشطة المشتركة وإشراك مزيد من الشركاء، بما في ذلك القطاع الخاص والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

---

[13] يعرّف فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي يعرّف البدائل للاستهلاك غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال والاتجار بها كأنشطة تخفض الضغط الفعلي على موارد الحياة البرية إلى مستويات مستدامة، وذلك من خلال: (1) توفير مصادر أخرى للبروتين أو الدخل، أو (2) من خلال الصيد المستدام والمشروع.

[14] الشركاء الذين اسهموا في تنظيم هذا الاجتماع المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية CITES هم: لجنة غابات أفريقيا الوسطى (COMIFAC)؛ ومركز البحوث الحراجية الدولية (CIFOR)؛ واتفاقية حفظ أنوع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ ومشروع بقاء القردة العليا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-GRASP)؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)؛ وشبكة رصد الاتجار بالحيوانات البرية (TRAFFIC).

11- ويوصي الاجتماع المشترك اللجنة الدائمة لاتفاقية CITES بالنظر في التوصيات الواردة في المرفق الأول. وينبغي الإبلاغ عن نتائج اللجنة الدائمة إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية CITES في اجتماعه السادس عشر.

12- وشكر الرئيسان المشاركان والمشاركون المنظمين وأقروا مع الامتنان بالمساهمة المالية المقدم من المفوضية الأوروبية لهذا الاجتماع المشترك.